AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

P. O. Box 3243, Addis Ababa, ETHIOPIA Tel.: (251-11) 551 38 22 Fax: (251-11) 519321
Email: situationroom@africa-union.org

مجلس السلم و الأمن

الاجتماع ال337

أديس أبابا، إثيوبيا

11 أكتوبر 2011

PSC/PR/COMM(CCCXXXVII)

بيان صحفي

بيان صحفي

تابع مجلس السلم و الأمن للاتحاد الإفريقي، خلال اجتماعه ال،337 المعقود في 11 أكتوبر 2012، عرضا تناول أخر التطورات في الصومال قدمه مفوض السلم و الأمن والممثل الخاص لرئيس المفوضية؛ و استمع لعرضين قدمهما ممثل الصومال و ممثل إثيوبيا، بصفتها رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية .

سجل المجلس بارتياح التقدم الكبير الذي أحرزته الصومال خلال الأشهر الأخيرة. و في هذا الصدد، هنأ المجلس شعب الصومال و أصحاب المصلحة على نجاح العملية الانتقالية التي كلّلت بانتخاب برلمان اتحادي جديد و رئيس جديد. كما اعرب المجلس عن ارتياحه لتعيين الرئيس لرئيس وزراء جديد و اثنى على الإجراءات المتخذة للإسراع في تشكيل حكومة شاملة تأخذ بعين الاعتبار تمثيل الجنسين، من أجل التكفل بالشواغل الأساسية للشعب الصومالي في مرحلة ما بعد العملية الانتقالية.

كما أشاد المجلس بقوات الأمن الوطنية الصومالية و بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (أميسوم) بعد المكاسب الهامة المحققة في الميدان لا سيما منها السيطرة على المدن الصومالية الكبيرة و تأمينها و خاصة مقديشيو و أفغوي و كيسمايو. كما جدّد المجلس امتنانه العميق للبلدان المساهمة بالقوات و بوحدات الشرطة على التزامها بترقية السلم و الأمن و المصالحة في الصومال. و أحاط المجلس علما بارتياح باقتراب الاميسوم من بلوغ تعداد القوات الذي سمح به مجلس الأمن للأمم المتحدة و المقدر ب 17.731 عنصرا.

شكر المجلس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على التزامها الراسخ من أجل تحقيق السلم و الأمن و المصالحة في الصومال. كما أشاد على وجه الخصوص برئيس الوزراء السابق ميليس زناوي الذي بذل جهودا مضنية في هذا الاتجاه كرئيس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية .

و رحّب المجلس أيضا ببيان اجتماع سفراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الذي عقد في أديس أبابا في 5 أكتوبر 2012. و عبر المجلس عن امتنانه لمنظمة الأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي و دوله الأعضاء و الولايات المتحدة الأمريكية و جامعة الدول العربية والشركاء الاستراتيجيين الأخرين للاتحاد الإفريقي على دعمهم للاميسوم و للعملية السياسية في الصومال.

أكد المجلس على أنه رغم التقدم المحرز، فان الأعمال التي سيتعين القيام بها في المستقبل كما تحدّدها الحكومة الصومالية ستكون اكثر صعوبة و تعقيدا. لذلك حثّ المجلس الأطراف الصومالية على التحلي باليقظة و وضع مصلحة بلادهم فوق كل اعتبار.

شدّد المجلس على ضرورة مواصلة المجتمع الدولي المشاركة بشكل فاعل في تقديم دعم اكبر و أوسع للصومال على أساس الأولويات التي تحدّدها الحكومة الصومالية.

في هذا الصدد، وجه المجلس نداء من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة لإعادة هيكلة قطاع الدفاع و الأمن في الصومال و تعزيزه أخذا بعين الاعتبار دفع المنح و العتاد و تسليح القوات في اطار شفاف و منظّم بما في ذلك رفع الحظر على الأسلحة الموجهة إلى بقوات الأمن الوطنية الصومالية في مواجهتها للأطراف الفاعلة من غير الدولة .

وجه المجلس نداء إلى لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام لاتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل استثمار فاعل في عملية إعادة الإعمار و التنمية بعد نهاية النزاع في الصومال كما أكد على أهمية تفعيل مبادرة التضام الإفريقي لفائدة الصومال.

أعرب المجلس عن ارتياحه للعدد المتنامي من عناصر الشباب الذين استسلموا إلى القوات الحكومية و الاميسوم و وجه نداء من أجل حشد موارد مالية للاستجابة للحاجيات الفورية لهؤلاء في انتظار تنفيذ عملية تسريح و نزع السلاح و إعادة الإدماج.

أكد المجلس دعمه الكامل لقرار المفوضية القيام ابتداء من أكتوبر 2012 بتقييم استراتيجي للاميسوم و تنفيذ ولايتها لتحديد المحاور ذات الأولوية التي ستسمح الاميسوم بالإسهام بشكل أكبر في استقرار الصومال و النجاح في تنفيذ الأولويات التي تحدّدها الحكومة الصومالية بالتنسيق مع قوات الدافع و الأمن الصومالية بعد إعادة هيكلتها و تعزيزها.

عبر المجلس عن قلقه إزاء تدهور الوضع الإنساني السائد في الصومال و وجه نداء من أجل تعزيز المساعدة الإنسانية للسكان المدنيين بعد تحسن الوضع الأمني في البلاد.

في هذا الاطار أكد المجلس دعمه للمفوضية التي تقدمت إلى الأمم المتحدة بطلب من أجل تمديد فني لدعم الأمم المتحدة لفترة مدتها أربعة أشهر طبقا للقرار 2036(2012) مع إدراج دعم إضافي للمكون المدني و المكون البحري للبعثة أخذا بعين الاعتبار الحاجيات الملحّة و الواقع السائد في الميدان. طلب المجلس من رئيس المفوضية ضمان المتابعة الضرورية مع الأمانة العامة الأمم المتحدة و مجلس الأمن.